رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019
تاريخ استلام البحث 23 / 1 / 2022
تاريخ قبول البحث 3 / 4 / 2022

الحركة النسوية في العراق دراسة فكرية سياسية

The Feminist Movement in Iraq: A Political Intellectual Study

أ.م.د. احمد محمد علي العوادي

Asst. Prof. Dr. Ahmed Mohammed Ali Jaber Al-Awady

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad

Hrst81@ gmeail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تعد الحركة النسوية في العراق من الحركات التي لها جذور تاريخية تمتد الى قبل تأسيس الدولة العراقية واستطاعت النساء الاسهام الفاعل بالمطالبة بدورها على الصعيد الاجتماعي والسياسي والتعليمي، الا ان هذه الحركة عانت من تحديات كبيرة نتيجة ما مر به العراق من تحديت سياسية كبير اثر على نشاط هذه الحركة، لكن الحكة النسوية استطاعت تحقيق تاثير كبير من خلال تضمنين الكوتا النسوية في السلطة التشريعية والحكومات المحلية، لكن فاعليه ودور الحركة النسوية في العراق لايزال يعاني من تحديات يحتاج الى جهود كبيرة للنهوض بواقع المرأة والتحديات التي تواجهها.

الكلمات المفتاحية: النوع الاجتماعي،، والنسوية ، العراق

Abstract

The women's movement in Iraq is one of the movements that has historical roots that extend back to before the establishment of the Iraqi state, and women were able to actively participate in demanding their role on the social, political and educational levels. The feminist movement was able to achieve a great impact by including the feminist quota in the legislative authority and local governments. However, the role of the feminist movement in Iraq and its effectiveness still suffer from challenges that require great efforts to promote the reality of women and the challenges they face.

Keywords: Gender, Feminism, Iraq

المقدمة

تعد قضية المرأة في العراق من القضايا التي امتدت الى ابعد من مرحلة تأسيس الدولة العراقية في العام1921 وبالرغم من عدم تشكيل حركة نسوية واضحة المعالم بسبب التحديات التي كانت تواجهها النساء في تلك المرحلة بسبب الاعراف والعادات التقليدية الجامدة لان مطالبة بحقوق المرأة لكن ظهرت

دعوات ومطالبات من مثقفين ونساء لهن مكانة في المجتمع بالدعوة والسعي للمطالبة حقوق المرأة وبدأت تشكيل جمعيات تدعوا الى تعليم المرأة وعدم اقتصارها على عمل المنزل الى جانب الدور الذي شهدته المرأة في مشاركتها بالعمل السياسي منذ عشرينيات القرن المنصرم مما شكل تطور كبير في عمل الحركة النسوية في العراق.

مشكلة الدراسة: تعاني الحركة النسوية في العراق من تحديات كبيرة اثرت على ما تتبناه من قضايا يتعلق بالدفاع عن حقوق المرأة لذلك تحتاج الى مراجعة شاملة لنشاطاتها والتغلب على التحيات التي تواجهها .

فرضية الدراسة: تقوم فرضية الدراسة من ان الحركة النسوية في العراق بالرغم من انها حققت تطور ايجابي في المطالبة بحقوق النساء الا انها لم تصل الى حركة فاعلة وقوية تستطيع ان يكون لها دور فاعل في ضمان حقوق المرأة بسبب تحديات سياسية واجتماعية.

المناهج المستخدمة في الدراسة: تناول البحث عدة مناهج كالمنهج التاريخي ولمنهج المقارن والمنهج التحليلي .

هيكلية الدراسة: تم تقسيم هذا البحث الى ثلاث مباحث يتناول المبحث الاول الحركة النسوية في المنطقة العربية اما المبحث الثاني الحركة النسوية في العراق قبل العام 2003 أما المبحث الثاني: الحركة النسوية في العراق بعد العام 2003.

المبحث الاول: الحركة النسوية في المنطقة العربية

واجهت الحركة النسوية في المنطقة العربية تحديات كبيرة نتيجة ما تتعرض له المرأة من ضغوط نتيجة التقاليد والاعراف، الى جانب المعارضة شديدة من اتجاه تقليدي يسعى الى ابقاء على القيم التقليدية الجامدة و يعد هذه الحركات التي تدعوا الى اعطاء حقوق المرأة هي حركات تغريبيه تسعى الى تغيير القيم الاجتماعية والدينية في هذه المجتمعات المخالفة للشريعة الاسلامية وتسعى لتغريب المرأة المسلمة وتحريرها من دون اية ضوابط قيمية او اجتماعية واخراج المرأة من عقيدتها وقيمها من خلال البرامج والمسلسلات كقوى ناعمة تسعى الى تغيير افكار المرأة تحت مسميات الحرية، ويرى هذا الاتجاه ان هذه الحركات حصلت على الدعم من الانظمة التي جاءت الى السلطة بعد انهيار الخلافة العثمانية بدأ من تركيا في عهد مصطفى كمال اتاتورك مرورا بمصر والعراق وبلدان عربية اخرى، وتم وضع عدة تشريعات ومناهج تعزز هذه الافكار الي تعزز دور المرأة، مما سبب تغير في القيم المجتمعية في

المجتمعات العربية والاسلامية وعد ان ما عانته المرأة من ظلم مجتمعي نتيجة الاوضاع الاجتماعية والسياسية العامل الابرز لانتشار الافكار المتحررة التي طرحها الكتاب ولاقت قبولا مثل قاسم امين وكتابية (تحرير المرأة) و(المرأة الجديدة) لذلك نجد ان هذا الاتجاه وقف بوجه اي دعوات لتحرير المرأة في المنطقة العربية واثر بشكل كبير على الدعوات بإعطاء المرأة حقوقها[1].

فالتحديات الاجتماعية من العادات والتقاليد السلبية بحق المرأة والتفسيرات الدينية التي تبنى على اجتهادات متشددة ومتحجره على مدى قرون يحاول من خلالها تقييد في اعطاء دور للمرأة بما يكرس السلطة الابوية لا تتناسب مع القيم الانسانية التي يحملها الدين الاسلامي لاسيما فيما يخص حقوق المرأة بل هي محاولة لتعزيز توافق المصالح مع قوى مجتمعية وسياسية لا يخدمها تطوير المجتمعات و تعزيز وعيها ودورها بما يحقق النهوض بالمجتمعات لاسيما العربية والاسلامية من التخلف والتشدد والانغلاق ومحاولة استمرار هيمنة الموروث القائم على توقع على القيم التقليدية التي لا تواكب التحولات الاجتماعية التي يعيشها المجتمعات المعاصرة ومحاولة تعزز هذه القيم في عملية التنشئة الاجتماعية مما يجعل اي مطالبة لإعطاء حقوق المرأة صعب التحقيق[2].[1]

إذ تسعى القوى الدينية المتشددة الى توظيف خاطئ للقيم الدينية التي جاء فيها الدين الاسلامي والاستعانة في نصوص دينية من آيات متجزئة يقلل من اعطاء دور وحقوق للمرأة لاسيما ما يتعلق بتعدد الزوجات في سورة النساء (وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم، ذلك أدنى ألا تعولوا) [3].

إذ يقول رجل الدين كمال الحيدري ان تعدد الزوجات ليس له في القران غير الآية التي تم ذكرها فيتم اقتطاع جزء من الآية التي تتعلق بتعدد الزوجات ولا يتم الاخذ بما يتعلق بالعدل الذي تضمنته الآية حول العدل في الزواج من اليتامى فان خاف ان لا يكون هناك عدالة من زواج اليتامى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء وبالتالي فن التعدد في الزواج يتعلق بصورة خاصة بالعلاقة مع اليتامى وليس بصورة مطلقة[4].

الى جانب سعى الاتجاه المتشدد الى توظيف حديث الرسول (ص) حول " لن يفلح قوم ولو عليهم مرأة" ومحاولة توظيف هذا الحديث في معارضة اي دور للنساء في صنع القرار او في المناصب العامة او

في حين ان حديث الرسول كان يتعلق بقضية تاريخية محددة لم يتم ذكرها حتى يتم توظيف هذا الحديث واجتزائه من اجل توظيفه بكل الطرق التي تمنع اي دور للمرأة، لكن عند الرجوع حول القضية التي على اساسها جاء حديث الرسول ما تعلق بتولية بنت كسرى ملك الفرس الحكم من ان الفرس ويعيشون حالة من الانهيار السياسي والانحلال الاخلاقي واستبداد في الحكم والصراع على السلطة وصلت الى الاقتتال لمحاولة الوصول الى الحكم لذلك اختاروا ابنة كسرى لمحاولة منع هذه الصراعات واستمرار الاستقرار في البلاد على اسس تقليدية في اختيار الحكم واسس وثنية تتعلق بالفرس وعاداتهم، لذلك جاء الحديث لوصف هذه الحالة التي تعيشها الإمبراطورية الفارسية وان أبنة كسرى لا يحل هذه الازمات، وبالتالي فان الحاجة في فهم سبب ورود الحديث وليس محاولة توظيفه لخدمة قضية فكرية تتعلق برأي اتجاه ديني محدد والذي انعكس بشكل سلبي على دور المرأة ومشاركتها في الحكم، لكن هذا الاتجاه لم ينظر الى نماذج نسائية ذكرها القرآن الكريم وهي بلقيس ملكة سبأ وما شهده حكمها من عدل وحكمة وقراراتها التي تدل على الوعي والادراك الى جانب سعيها الى استشارة في القرارات التي تأخذها وكما جاء في سورة النمل " قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ (32) قَالُوا نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ (33)" وقد فوض لها الرجال القرار وهي دالة على ما تتمتع به من رصانة ورجاحة عقل وقرار حكيم[5].

كما امتد معارضة مشاركة المرأة في عدم امكانها تولي المناصب العامة في الدولة مستندين الى تفسيرات غير واقعية مستندين الى تفسيرات واحاديث مرويه عن الرسول (ص) وتدعو الى منع المرأة من المساهمة في العلم السياسي لاسيما في اطار الولاية العامة لاسيما رواية البخاري (لن يفلح قوم ولو امرهم امرأة) الا ان دعاة مشاركة المرأة عدو ان هذا الحديث لا يشمل الولاية العامة كرئاسة الدولة كما أيد عدد من المفكرين الاسلاميين هذا الراي امثال (راشد الغنوشي، محمد مهدي شمس الدين، حسن الترابي) وعدو ان لايوجد مانع ديني يحظر على المرأة تولي منصب في الدولة الاسلامية والمجتمع الاسلامي، كما ان دعاة المشاركة عبروا ان المرأة الحق من ممارسة ولاية اخرى مثل الاجتهاد او الفتوى او الادارة[6].

ان بناء دولة ومجتمع قائم على قيم ديمقراطية يحتاج الى بناء تنشئة صحيحة تحتاج الى اليات طويلة تبدأ من بدرجة اولى من العائلة ثم وبناء تنشئة عائلية ديمقراطية كونها نواة المجتمع ونواة العائلة هي المرأة فهي المؤسس والمخطط للبناء الديمقراطي عبر ما تؤسس له من قيم ديمقراطية واخلاقية في العائلة والتي تعد الاساس للبناء الديمقراطي للبلد، وبالتالي تعزيز القيم الديمقراطي ومبادئ الاجتماعية الاخلاقية

للمجتمع تمر عبر المرأة ومنه الى العائلة لذلك تعزيز دور المرأة ينعكس بصورة ايجابية على العائلة ومنه الى المجتمع والى الدولة بما يحق الاستقرار والتضامن الاجتماعي ويقضي على التحديات التي تواجه المجتمعات ومنها مجتمعنا العراقي، الى جانب بنية فوقية عن طريق الدولة من القوانين (الانظمة والتشريعات) التي تعزز هذا التوجه وبما يحقق القضاء على المشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي[7] .

لذلك تسعى الحركات النسوية في المنطقة العربية ومنها العراق ومن اجل تحقيق اهدافها في تعزي دور ومكانة المرأة ورفع اي تهميش او انتهاك لحقوقها من خلال التوعية الاجتماعية بقضية المرأة ومحاولة منع اية انتهاك تطالها سواء من الاسرة او من المجتمع ومحاولة محاربة القيم السلبية التي تنتهك من حقوق المرأة كانسان له حقوق والتي نصت عليها المواثيق الدولية وسن وتعديل القوانين التي تنظم الاسرة والعمل بما يتناسب وطاقة المرأة والسعي الى فتح مجالات لمعالجة النسبة الكبيرة من النساء العاطلات عن العمل ومنع اي عمل يسعى لاسترقاق المرأة، الى جانب النهوض بمستوى التعليم والسعي الى توعية المجتمعات الريفية بضرورة منع الزواج المبكر ودعم استمرار النساء في التعليم[8].

المبحث الثاني : الحركة النسوية في العراق قبل العام 2003

شهدت الحركة النسوية في العراق تطورات كبيرة ومؤثرة على الساحة السياسية والاجتماعية وامتدت هذه الحركة قبل نشوء الدولة العراقية ولو باطار ضيق من خلال الدعوات الى اعطاء المرأة حقوقها بالتعليم، وبالرغم من قيم السلبية السائدة التي تضع قيود كبيرة على وضع المرأة ومكانتها ونشاطاتها ان نشاط عدد من المفكرين والادباء في العراق كان لهم دور بأطلاق الدعوات الى تحرير المرأة وحقها في التعليم وكان لهذه الدعوات صدى مؤثر في السعي لإعطاء المرأة فكانت لدعوات جميل صدقي الزهاوي الذين كان لهم دور فاعل لاسيما في عملية تعليم النساء وكان للزهاوي دور كبير في افتتاح اول مدرسة للإناث في العهد العثماني في العام 1899 وهي مدرسة رشدي مكتبي ومقالاته الداعية لتحرير المرأة وتخليصها من القيود الاجتماعية وكانت لهذه الدعوات دور في تأسيس نادي النهضة النسوي وهو اوال نادي نسوي في العراق في العام 1923 براسة اسماء الزهاوي شقيقة الشاعر وابنة مفتي العراق محمد فيضي الزهاوي، كذلك الشاعر معروف عبد الغني الرصافي الذي تطرف الى تقسيم العمل بين الرجل والمرأة و الرجل وتوفير الضمانات لها من انكار الرجل لحقوقها[9].

وقد جوبهت هذه الدعوات الى معارضة كبيرة من القوى الدينية والعشائرية المحافظة في العراق والتي تحاول البقاء على القيم التقليدية الجامدة وتمنع اي رؤية لتجديد المجتمعات ومحاولة استمرار ثقافة الأذعان القائمة على علاقات الاستتباع والجهات المستمدة من تراث الدولة السلطانية والاعراف الرعوية، الى جانب ردود فعل عكسية عن دخول الاستعمار الغربي الى المنطقة العربية وعد المعارضين لأي عملية تجديد تطوير للقيم السائدة موجهة من الاستعمار وما يتبناه من حرية اجتماعية ستؤدي الى تغيير القيم الدينية والاجتماعية في مجتمعاتنا وتنظر لها كانحلال اخلاقي وتلويث الاصالة وتغيير هوية المجتمعات من دون ان تكون هناك قراءة واقعية للدعوات التي تعزز الوعي المجتمعي والمعرفة بدل التخلف والجهل الذي يعاني منه المجتمع العراقي[10] .

فما يعاني منه المجتمع العراقي في تلك المرحلة من تحديات كبيرة تعد الامية هي احد هذه التحديات إذ وصلت نسبة الامية في المجتمع العراقي الى (99%) من مجموع السكان في حقبة العشرينيات من القرن لمنصرم بسبب ضعف الوضع الاقتصادي والميزانية المخصصة للتعليم والاعراف السلبية التي تمنع النساء من التعليم، لذلك بدأت النساء التي تنتمي الى عائلات له مكانة في المجتمع العراقي السعي الى توعية النساء بمكافحة الامية وتعلم بعض الحرف اليدوية ومن خلال جمعيات مثل (جمعية يقظة المرأة) التي اسستها عدد من النساء العام 1923 و(جمعية المرأة الكردية) في العام 1928وازدادت هذه المنظمات في حقبة الثلاثينات مثل (منظمة الهلال الاحمر ومنظمة رعاية الامومة والطفولة)، فضلا عن تأسيس النوادي مثل ونادي النهضة النسائية العام 1928 الذي يعد اول نادي نسوي ونادي المعلمات في العام 1932[11].

كم سعت الى السفر للدراسة لإكمال التعليم العالي خارج العراق وتعد السيدة (مديحة صالح ذكي) اول عراقية تسعى للدراسة خارج العراق وعلى نفقتها الخاصة وسفرها الى فرنسا لدراسة طب الاسنان في العام 1926 وشهد العام نفسة سفر اول بعثة حكومية تضم سيدتين هما الرسامة (مديحة ياسين عمر ومارتا عساف)، منذ تأسيس كلية الطب في العراق في العام 1927 وقبول اول فتاة وهي (ملك غنام) في الكلية في العام الدراسي 1933–1934 بعد تدخل الملك فيصل الاول واصدار قرار بالموافقة بقبولها في الكلية بعد المعارضة الشديدة من قبل كلية الطب والصحة، وفي العام 1936 تم قبول اول طالبة في كلية الحقوق وهي صبيحة الشيخ داود[12].

وازداد عدد النساء والتحاقهن في الدراسة في كليات الطب والحقوق والمعلمين العالية، وبالرغم من القيم الاجتماعية السائدة التي تحد من مشاركة النساء في التعليم العالي لاسيما الدراسة المختلطة بين الجنسين الا ان تأسيس كلية الملكة عالية للبنات في العام 1945 لا عداد مدرسات لتدريس طالبات ثانويات البنات، وفي هذه المرحلة كانت الولايات المتحدة وبلدان اخرى في المنطقة والعالم تحرم المرأة من الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي[13].

اما على الصعيد السياسي **إذ** تعد جماعه حسين الرحال التي تشكلت في عشرينيات من القرن المنصرم كانت اول تنظيم عمل على جعل الدعوات لتحرير المرأة بأسلوب حملة منظمة وتأثرها بعد ما تحققت عدة انجازات للحركة النسائية في تركيا ومصر، وطرح الرحال هذه القضية في مقال كتبة تحت عنوان الحتمية في المجتمع وبين فيه ان لاوجود لنظام اجتماعي طبيعي او خالد بل على العكس من ذلك فان جميع المؤسسات الاجتماعية هي مؤسسات انتقالية بطبيعتها ووضع المرأة يخضع للقانون العام وبين ان الحريم والحجاب هو جزء من بقايا ايام الاقطاع وبين الرحال ان الحريم والحجاب لم يكونا معروفين في حياة الطبقة الشعبية وبين الفلاحين العاملين وستختفيان عندما تقيم الطبقة الشعبية سيادتها، وهذه الدعوات التي اطلقها الرحال هدفها الى الغاء الحجاب والمساواة بين الرجل والمرأة، وتعد امينة الرحال عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للمدة 1941–1943 اول النساء التي تبنت افكار اخيها حسين الرحال عن الحجاب [14].

فالتاريخ الطويل للحركة النسوية ونشاطها في العراق والتي كان لها بصمات مهمة في الواقع السياسي والاجتماعي والفكري العراقي، إذ اخذت موقعا مميزا و متقدماً على معظم البلدان العربية بدأً من حقبة الحكم الملكي والدور الريادي لها في الميادين السياسية الاجتماعية والثقافية، إذ كان له دور بارز في انتفاضة 1952 لاسيما الطالبات الكليات في بغداد والذي سبب تعرضهن للاعتقال والفصل من مقاعد الدراسة وتعد ذلك الى المحاكمة في المجالس العرفية مثل (باكزة اين زكي وحسيبة حسين القرغولي) الطالبات في كلية الاداب وبالغم من الافراد عنهن لكن تم منعهن من اكمال دراستهن في الكلية، واستمر النشاط السياسي النسائي في المشاركة في المظاهرات المنددة بحلف بغداد العام 1955 كذلك المشاركة في التنديد بالعدوان الثلاثي على مصر العام 1956 فكان دورها المحوري المؤثر في النشاط السياسي ، فضلاً عن التطور الكبير في المستوى المعرفي والعلمي لدى النساء في العراق وازدياد اعداد الملتحقات في المدارس الاولية أو الجامعية [15].

إذ تعد نزيهة الدليمي التي شغلت وزيرة الأشغال العامة في العام 1958 اول وزيرة عراقية في تأريخ العراق وساهمت في جهود اصدار قانون الأحوال الشخصية العام 1959، وهي دالة واضحة على الأهمية التي تحظى بها المرأة، إذ منح القانون حقوقاً عززت مكانتها وحقوقها والتي تم استقائها من المدارس الاسلامية والفقه الاسلامي في العراق والبلدان الاسلامية المختلفة بما يصب بضمان حقوق المرأة مثل تحديد عمل الزواج القانوني بـ(18) سنة وحدد ضوابط شديدة أذا تم الزواج تحت هذا العمر الى جانب وضعه قيود على تعدد الزيجات مما جعل التعددية موضوعة ضمن قيود إذ الزم القانون الرجال الراغبين بأكثر من زوجة الحصول على أذن قضائي يستند الى قناعة القاضي بتحقق العدالة بين النساء ومصلحة مشروعة في حالة تعدد الزوجات ووضع عقوبات تصل الى الحبس او الغرامة في حال تم اجراء عقد الزواج خلافا للقانون كما أعطى حقوقا كاملة للنساء فيما يتعلق بالإرث استنادا الى الشريعة الاسلامية بالنسبة للمسلمات والشرائع السماوية الاخرى بالنسبة للكتابيين، اما على الصعيد السياسي فقد سمحت الحكومة العراقية في 1958/3/6 للمرأة العراقية بالتصويت في الانتخابات البلدية[16].

لكن الحرب العراقية الإيرانية كانت بداية تنامي المشكلات التي تعانيها المرأة في العراق من خلال الأعداد الكبيرة للنساء اللواتي فقدن أزواجهن والذي سبب ارتفاع أعداد الأرامل والأيتام وتزايد حجم المسؤولية التي تقع على عاتق المرأة والتي انتجت مشكلات بنيوية مؤثره داخل المجتمع العراقي، فضلاً عن ازمة الحصار الاقتصادي وأثرة الكبير على المرأة نتيجة سوء الوضع الاقتصادي، وكان للحركات النسوية في هذه الحقبة دوراً هامشيا لاسيما مع القيود على اي تنظيم نسوي خارج اطار العقيدة الفكرية للحزب الحاكم، لذلك كان الاتحاد العام لنساء العراق هو المنظمة الوحيدة العاملة في العراق في تلك الحقبة والتي تعمل بتمويل الدولة وايديولوجية حزب البعث[17].

وهكذا نجد معاناة المرأة العراقية كبيرة نتيجة الحروب الكثيرة التي شهدها البلد بدأ من حرب الخليج الاولى والثانية إلى جانب ما عانته المرأة نتيجة العقوبات الاقتصادية التي فرضت بعد احتلال الكويت مروراً بالحرب الامريكية على العراق، الى جانب الحرب الطائفية بعد العام 2003 التي أدت الى مقتل الألاف من العراقيين وأنتجت ألاف الأرامل والأيتام الى جانب مشاكل العنف الاسري وجرائم الشرف والإتجار بالبشر من خلال الاستغلال الجنس للنساء في البغاء الى جانب ما عانته النساء العراقيات نتيجة سيطرة التنظيم المتشدد على مناطق عده في العراق من سبي ونزوح.

المبحث الثاني: الحركة النسوية في العراق بعد العام 2003

ادى التغيير الذي شهده العراق الى نشوء عدد كبير من المنظمات غير الحكومية بعد التخلص من سطوة الدولة الشمولية التي تمنع اية توجه يكون غير خاضع للسلطة والحزب الحاكم، وقد اعطى ذلك شكل جديد للروابط الاجتماعية في العراق وتتبنى هذه المنظمات قضايا معينة مثل الشباب او النساء، وتعد المنظمات النسوية هي طرف كان له دور كبير في نجاح ان تكون للحركة النسوية في العراق دور فاعل في الواقع الجديد في العراق من خلال دور فاعل للمنظمات النسوية والنشاء الناشطات، وبرز هذا الدور بشكل واضح بعد زيادة تشكيل المنظمات النسوية والتجمعات التي تطالب بحقوق النساء في العراق[18].

وازدادت اعداد هذه المنظمات فبعد ان كان هناك اتحاد واحد قبل العام 2003 يسمى الاتحاد العام لنساء العراق، تضاعفت اعداد المنظمات النسوية في العراق الى اكثر من (400) منظمة مجتمع مدني معنية بشؤون النساء، وتصاعد دور هذه المنظمات بصورة كبيرة بعد الدعم الذي قدمته المنظمات الدولية للمنظمات النسوية العراقية وعمل حملات ضد عمليات العنف القائم على النوع الاجتماعي*، وقد حققت المنظمات النسوية في العراق عدة نشاطات وفعاليات مهمة ومؤثرة لإيصال صوت المرأة.

وبرز الدور الكبير لهذه التجمعات والمنظمات من خلال معارضة القرار الذي اصدره مجلس الحكم الانتقالي رقم(137) في العام 2003 الذي هدف الى الغاء قانون الاحوال الشخصية العراقي لسنة 1959 واستبداله بالشريعة الاسلامية والمذاهب الاسلامية كل حسب مذهبه، وكان لهذه المنظمات وحملات التنديد والمظاهرات التي قادتها الحركة النسوية في العراق دور في الغاء هذا القانون والعودة الى القانون السابق لما له من اثار سلبية على النساء من جهة ويعزز تنامي النزعة الطائفية التي انتشرت في لعراق بعد 2003[19].

في المطالبة بحقوقها وتثبيته في الدستور العراقي الدائم لعام 2005 وبالفعل استطاعت النساء العراقيات ان يحقق مكسب مهم تضمن تمثيل عادل في مجلس النواب العراقي يعزز الدور النسائي في العراق وجاء ذلك في المادة (49) رابعا من الدستور والتي تنص " يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد اعضاء مجل س النواب وبذلك تستطيع النساء ان تحقق مقاعد اضافية تتخطى الكوتا المنصوص عليها في هذه المادة [20].

كما استطاعت الحركة النسوية من خلال المنظمات النسوية الى اقرار نسبة الكوتا النسوية في مجالس المحافظات اسوة بمجلس النواب وجاء ذلك بقرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 13ت/2007 في 2007/7/31 ، كما تم تشكيل لجنة للمرأة والطفل في مجلس النواب العراقي الى جانب تشكي كتلة نسوية في مجلس النواب العراقي في العام 2007 تهتم بقضايا النساء والاطفال لاسيما ضحايا العنف وعدم الاستقرار الامني، ولا يختلف الحال في التمثيل النسائي في مجالس المحافظات، الا ان التمثيل النسائي في مجلس النواب ومجالس المحافظات لم يحقق الاهداف المرجوة منه لاسيما في قضايا المرأة والتحديات التي تعاني منها والسبب في ذلك ان اغلب المرشحات التي تم ترشيحهن من قبل الكتل السياسي كان على اساس طائفي او قومي او عشائري او مناطقي واغلبهم لا يملكن اي خبرة في العمل النسائي الى جانب خضوعهن لإرادة القوى السياسية التي يمثلنها، ولم تمثل في هيئة الرئاسة كما جاء تمثيلها في اللجان الرقابية والسياسية اقل من اللجان ذات الاهتمام الاسري والاجتماعي، الى جانب اخفاق الكتلة النسوية في مجلس النواب في تحقيق اهدافها بسبب عدم التنسيق وعدم وجود استراتيجية او برنامج عمل الى جانب فقدان استقلالية النائبات عن كتلهن الحزبية والتنافس بين النائبات مما انعكس سلبا على العمل النيابي الذي تقوم به المرأة في السلطة التشريعية [21].

الا ان تدهور الوضع الامني والاستقطابات الطائفية والقومية انعكس بشكل سلبي على الحركة النسوية ونشاطها الى جانب مشاركتها بالعمل السياسي بصورة كبيرة لاسيما بعد تعرض عدد من النساء الناشطات والمتصديات للعمل السياسي للاغتيال او الاختطاف مثل عضو مجلس الحكم (عقيلة الهاشمي) في 25 ايلول 2003[22].

اما على صعيد السلطة التنفيذية فعند تشكيل الحكومة المؤقتة برئاسة اياد علاوي في 28حزيران 2004 لتحل محل سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم لإدارة وشؤون الحكم في البلد وتضمنت الحكومة المؤقتة رئيسا ممثلا ب" غزي عجيل الياور" ونائبين وهما "ابراهيم الجعفري ورزو نوري شاويس" لم تكن النساء من ضمنهم فضلا عن نائب لرئيس الوزراء ممثلا بـ" برهم صالح" الى جانب "31" وزير وست وزيرات وهن "سوسن علي الشريفي/ وزارة الزراعة، باسكال ايشو وردة/ وزارة المغتربين والمهاجرين، مشكاة مؤمن/ وزارة البيئة، نسرين برواري/ وزارة الاشغال العامة، ليلى عبد اللطيف/ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، نرمين عثمان/ وزارة الدولة لشؤون المرأة" [23].

اما حكومة الجعفري التي تشكلت في العام 2006 فنجد ان المرأة لم تكلف من رئاسة اي من السلطات التشريعية او التنفيذية فتشكلت من 31 وزارة تضمنت ستة وزيرات (جوان فؤاد معصوم/ وزارة الاتصالات، باسمة بطرس/وزارة العلوم والتكنلوجيا، سهيلة عبد جعفر/ وزارة الهجرة والمهجرين، نرمين عثمان/ وزارة البيئة، نسرين برواري/ وزارة البلديات والاشغال، ازهار عبد الكريم الشيخلي/ وزارة الدولة لشؤون المرأة) [24].

وفي حكومة المالكي الاولى والتي سميت بحكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت في ايار 2006 تراجع تمثيل النساء في الحكومة الى اربع وزيرات (بيان دزة ئي/ وزارة الاسكان، وجدان ميخائيل/ وزارة حقوق الانسان، نرمين عثمان/ وزارة البيئة، فاتن عبد الرحمن/ وزارة المرأة) 0من دون ان تكلف بأي منصب سيادي [25].

كما وحققت المنظمات النسوية في اقليم كردستان انجاز كبير، الى جانب دورهن في تفعيل القرار (1325) وشكل هذا التحالف جماعة ضغط على الحكومة لأطلاق استراتيجية النهوض بواقع المرأة وتوصيات وزارة الدولة لشؤون المرأة والمنظمات النسوية التي تهتم بقضية المرأة في شباط 2014 لتنفيذ خطة العمل الوطنية بشان قرار مجلس الامن وبذلك اصبح العراق اول بلد في الشرق الاوسط ومنطقة شمال افريقيا يطلق هذه الخطة بما يعزز مكانه ودور المرأة في العراق [26].

بالرغم من انضمام العراق لأغلب الاتفاقيات الدولية التي تهدف الى تعزيز ونشر قيم المساواة الى الا ان نسبة كبيرة من العراقيين تعاني من التمييز على مختلف صورة ويعود ذلك الى ضعف الوعي المجتمعي لدى نسبة كبيرة من المجتمع العراق سواء من النساء او الرجال على حد سواء انعكس بشكل سلبي على دور المرأة على المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي نتيجة الجهل في الاطر القانونية التي وضعتها المواثيق الدولية وانعكس بشكل ايجابي على القوانين المحلية لاسيما ما يتعلق بحماية حقوق الانسان كالحق في الحياة والحق في العمل والحق في التعليم وعدم التمييز باللون او الجنس او الدين، وبالرغم من هذه القوانين لكن لاتزال هناك انتهاكات بحق النساء نتيجة ضعف الوعي وبرز ذلك من خلال موقف النساء من الانتخابات إذ تسهم النساء في العملية الانتخابية في العراق وتؤيد نسبة كبيرة المشاركة وبرزت هذه النسبة بصورة واضحة في الانتخابات العراقية منذ العام 2005 حتى يومنا هذا لكن معظم النساء تؤيد انتخاب الرجال على حساب النساء مما عد عدم ثقة بعملية ترشيح النساء وقدرتهن على الدفاع عن حقوق المرأة [27].

ان الحركة النسوية تعاني تحديات كبيرة في مقدمتها التسيس الحزبي للحركة النسوية الى جانب تأثير العادات والاعراف السلبية السائدة في المجتمع وعدم وجود اطار جامعة لهذه الحركة فضلا عن اغلب المنظمات النسوية العاملة لا تملك مقرات ثابته لعملها وعدم تكامل البرامج المقدمة للنهوض بواقع المرأة كما ان اغلب النساء المشاركات في العمل النسوي من الفئات الاجتماعية الحاصلات على مستوى عالي من تعليم وفي المناطق الحضرية اما المناطق الريفية والنساء التي لم تستطيع الحصول على التعليم فانها تعزف عن المشاركة في هذه الحركة، فضلا عن قلة التمويل الذي تحصل عليه المنظمات النسوية وان اغلب هذا التمويل ياتي عن طريق المنظمات الدولية والذي يجعله عرضة للتذبذب وعدم الاستمرار مما يعيق عمل هذه الحركة والمنظمات النسوية العاملة [28].

الخاتمة:

بالرغم من التحديات التي عانتها المرأة على مختلف الاصعدة الاجتماعية والسياسية والثقافية الا انها استطاعت ان تحقق انجازا بارزا في كسر القيود المفروضة على النساء وجاء هذا التقدم بعد نشاط طويل من قبل المثقفين والناشطات النسويات والتي شكلن الحركة النسوية في العراق وعليه تم التحقق من صحة الفرضية من انها حققت تطور ايجابي في المطالبة بحقوق النساء الا انها لم تصل الى حركة فاعلة وقوية تستطيع ان يكون لها دور فاعل في ضمان حقوق المرأة بسبب تحديات سياسية واجتماعية.

الهوامش:

1. الهيثم سعفان، ظهور الحركات النسوية في العالم العربي ومشروع تحرير المرأة، مجلة البيان، الرياض، العدد13 ،2014، ص ص 121-123.
2. آمنه محمد علي، معوقات مساهمة المرأة العراقية في التحولات الديمقراطية، مجلة دراسات دولية، العدد70، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد ، تموز، 2017، ص ص 222-225.
3. سورة النساء، الاية 3.
4. كمال الحيدري، دروس في خارج علم الفقه فقه المرأة محاولة لعرض رؤية اخرى، 22/3/ 2018 ، تاريخ الزيارة 2022/2/5، وبالإمكان زيارة الموقع على اليوتيوب: https://www.youtube.com

5. علي الصلابي، لن يفلح قوم ولو امرهم امرأة ، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر 2018/11/25، تاريخ الزيارة2021/11/1 ،وبالامكان زيارة الموقع على شبكة الانترنيت: https://www.aljazeera.net/
6. امل هندي الخزعلي، مصدر سبق ذكره، صر ص 26-27.
7. بلقيس محمد جواد، المرأة العراقية والديمقراطية، مجلة العلوم السياسية، العدد41، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، تموز، 2010، ص ص 214-215.
8. شيماء عادل القرغولي، حقوق المرأة في الاتفاقيات الدولية والاقليمية نموذج المرأة العربية، المجلة السياسية والدولية، العدد17، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية ، 2010، ص ص 62-63.
9. امل هندي الخزعلي، حقوق الاسلام قراءات معاصرة، مجلة دراسات دولية، العدد51مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، كانون الثاني، 2012، ص ص 9-11.
10. رغد نصيف جاسم السراجي، المشاركة السياسية الحزبية للمرأة العراقية بعد العام 2003 دراسة اجتماعية سياسية ميدانية، د.ط، دار الكتب العلمية، بغداد، 2012، ص ص73-74.
11. فراس سليم حياوي ووفاء كاظم ماضي، رائدات الحركات النسوية في العراق، مجلة دراسات تاريخية، العدد8، كلية التربية بنات، جامعة البصرة ، ايار، 2010، ص 40.
12. ندى عبد المجيد و ندى احسان، المرأة في التعليم العالي في العراق2008-2012، مجلة العلوم السياسية ، العدد 47، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، كانون الاول، 2013، ص ص 2-3.
13. حنا بطاطو، العراق الحزب الشيوعي، ترجمة عفيفة الرزاز، ط1، منشورات فرصاد، قم، 2006، ص ص 45-46.
14. فراس سليم حياوي ووفاء كاظم ماضي ص ص 44-45.
15. ينظر: قانون الاحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1995 وتعديلاته، ط1، منشورات زين الحقوقية، بغداد، 2019، ص ص 7-13.
16. منى حسين عبيد و اثمار كاظم سهل، دور المرأة في مؤسسات المجتمع المدني بعد عام 2003 ، قضايا سياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد12، اذار، 2021، ص 9.
17. تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، العراق عدالة النوع الاجتماعي والقانون تقييم القوانين المؤثرة على النوع الاجتماعي والحماية على النوع القائم على النوع الاجتماعي، ص ص 9-17.

18. فالح عبد الجبار، المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2006، ص48.

* يعرف النوع الاجتماعي أو الجندر بأنه: العلاقات والادوار والقيم الاجتماعية التي يحددها المجتمع لكل من الجنسين (الرجال والنساء) وتتغير هذه الأدوار والقيم تبعاً لتغير المكان والزمان لتداخلها مع العلاقات الاجتماعية الاخرى مثل الدين والطبقة الأجتماعية والعرق، وقد دخل هذا المفهوم إلى المجتمعات العربية والإسلامية مع وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان عام 1994، وفي عام 1998 صدرت وثائق مؤتمر روما حول إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ورد فيها مادة تقول: إن كل تفرقة أو عقاب على أساس الجندر يشمل جريمة ضد الإنسانية، ومن العوامل المؤثرة في النوع الاجتماعي هي اولا: يتغير الجندر بتغير الزمان والمكان: اختلفت الأدوار المسندة لكلا الجنسين مع مرور الزمن ولم تعد مهمة المرأة تحددها الوظيفة الإنجابية فقط ودخلت العديد من مجالات العمل التي كانت حكرا على الرجال وتطور معها أسلوب حياتها ونمط تفكيرها مع التطور العام في المجتمع "تقنيا وعلميا وفكريا" ففي حين كان الإرضاع وظيفة بيولوجية بحتة لا بديل عنها إلا من مرضع اخرى "امرأة " صار بالإمكان الاستعاضة عن ذلك بتوفير زجاجة الحليب المناسب. وفي بعض المجتمعات كانت النساء تعملن كمزارعات يمتلكن الثيران ويحرثن الحقول، بينما مجتمعات أخرى تعتبر ذلك مخالفا لشرع الله وقوانين الطبيعة، وثانيا يتأثر الجندر بالتحول الثقافي والأجتاعي للمجتمع: من خلال عملية التهيئة الاجتماعية وثقافة المجتمع المعني والثقافات السائدة، حيث يتلقى الصبيان التشجيع على التصرف بطريقة تبرز السمات الذكرية لهم... الخشونة. اللعب في الشارع، الألعاب، حرية الحركة والجلوس...الخ بينما تتلقى البنات عكس ذلك، أي إبراز الصفات الأنثوية لديهن... الرقة، اللعب داخل المنزل، ملازمة الأم، الألعاب، ارتداء الثياب، وضعية الجلوس. **للمزيد** ينظر: دلال العكيلي، كل ماتريد معرفته عن مفهوم الجندر، شبكة النبأ المعلوماتية، تاريخ الزيارة 2021/2/1، وبالامكان زيارة الموقع على شبكة الانترنيت: https://annabaa.org/.

19. ايزويل كولمان، المرأة بين الاسلام والعراق الجديد، ترجمة: احمد عبد العزيز، مجلة حوار الفكر،، العدد2، المركز العراقي للبحوث والدراسات المستقبلية، بغداد ، تموز، 2006، ص36.

20. دستور العراق لسنة 2005 ، المادة49 رابعاً.

21. تقرير الظل لجنة سيداو، النساء العراقيات في ظل النزاعات المسلحة وما بعدها تقرير الظل الى لجنة سيداو، شباط، 2014، ص ص 14-15.
22. مجموعة باحثين، عزوف المرأة العراقية عن المشاركة في العمل السياسي، الملف السياسي، العدد5، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2004، ص 3.
23. محمد صادق الهاشمي، سنة العراق دراسة في ابرز التحولات السياسية الاحزاب السنية في العراق بعد العام 2003، ط1، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2013، ص ص 269-272.
24. المصدر نفسة، ص ص 276-279.
25. مجموعة باحثين، العراق والبحث عن المستقبل، ، ط1، المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف - بيروت، 2008، ص ص 231-233.
26. عصام اسعد محسن، مشاركة المرأة في عملية صنع القرار، دراسة، جمعية نساء بغداد، بغداد، 015، ص ص 40-44.
27. باسم كريم سويدان، مبدأ التمييز الايجابي لصالح النساء وتطبيقاته في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد72-73، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني -نيسان، 2018، ص 289.
28. منى حسين عبيد و اثمار كاظم سهل، مصدر سبق ذكره، ص ص 10-11.

المصادر :

أولاً: القران الكريم

سورة النساء، الاية 3.

ثانيا: الدساتير:

1. الدستور العراقي الدائم لسنة 2005.

ثالثاً: الوثائق:

1. ينظر قانون الاحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1995 وتعديلاته، ط1، منشورات زين الحقوقية، بغداد، 2019.

رابعاً: الكتب العربية:

1. حنا بطاطو، العراق الحزب الشيوعي،ط1، ترجمة عفيفة الرزاز، منشورات فرصاد، قم، 2006.
2. رغد نصيف جاسم السراجي، المشاركة السياسية الحزبية للمرأة العراقية بعد العام 2003 دراسة اجتماعية سياسية ميدانية، د.ط، دار الكتب العلمية، بغداد، 2012.
3. فالح عبد الجبار، المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2006.
4. مجموعة باحثين، العراق والبحث عن المستقبل، ، ط1، المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف – بيروت، 2008.
5. محمد صادق الهاشمي، سنة العراق دراسة في ابرز التحولات السياسية الاحزاب السنية في العراق بعد العام 2003، ط1، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2013.

خامساً: المجلات والدوريات:

1. امل هندي الخزعلي، حقوق الاسلام قراءات معاصرة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد51، كانون الثاني، 2012.
2. آمنه محمد علي، معوقات مساهمة المرأة العراقية في التحولات الديمقراطية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد70، تموز، 2017.
3. ايزويل كولمان، المرأة بين الاسلام والعراق الجديد، ترجمة: احمد عبد العزيز، مجلة حوار الفكر، المركز العراقي للبحوث والدراسات المستقبلية، بغداد، العدد2، تموز، 2006.
4. باسم كريم سويدان، مبدأ التمييز الايجابي لصالح النساء وتطبيقاته في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد72–73، كانون الثاني – نيسان، 2018.
5. بلقيس محمد جواد، المرأة العراقية والديمقراطية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد41، تموز، 2010.
6. شيماء عادل القرغولي، حقوق المرأة في الاتفاقيات الدولية والاقليمية نموذج المرأة العربية، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد17، 2010، ص ص 62–63.
7. فراس سليم حياوي ووفاء كاظم ماضي، رائدات الحركات النسوية في العراق، مجلة دراسات تاريخية، كلية التربية بنات، جامعة البصرة، العدد8، ايار، 2010.

8. مجموعة باحثين، عزوف المرأة العراقية عن المشاركة في العمل السياسي، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد العدد5، 2004، ص 3.
9. ندى عبد المجيد الانصاري و ندى احسان، المرأة في التعليم العالي في العراق2008–2012، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 47، كانون الاول، 2013.
10. الهيثم سعفان، ظهور الحركات النسوية في العالم العربي ومشروع تحرير المرأة، مجلة البيان، الرياض ،2014.

سادساً: التقارير:

1. تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، العراق عدالة النوع الاجتماعي والقانون تقييم القوانين المؤثرة على النوع الاجتماعي والحماية على النوع القائم على النوع الاجتماعي.

سابعاً: شبكة المعلومات الدولية:

1. علي الصلابي، لن يفلح قوم ولو امرهم امرأة ، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر 2018/11/25، تاريخ الزيارة2021/11/1 وبالامكان زيارة الموقع على شبكة الانترنيت: https://www.aljazeera.net/